معدّات لاسرائيل في اثناء أزمة الخليج.

- ٢٠٠ مليون دولار مساعدة عسكرية شملت تقديم «فائض» معدّات عسكرية لاسرائيل.
- ٧٠٠ مليون دولار مساعدة عسكرية شملت معدّات لاسرائيل من مخازن الاسلحة الاميركية في اوروبا.
- ٣٠٠ مليون دولار مساعدة عسكرية شملت معدّات لاسرائيل من مخازن الاسلحة الاميركية في اسرائيل.
- ١٥٠ مليون دولار كدعم للفوائد المستحقة على الديون الاسرائيلية بعد اعادة جدولتها.
- ٦٠ مليون دولار مساعدة عسكرية بعد اعادة تسعير المشتريات العسكرية الاسرائيلية من وزارة الدفاع الاميركية.
- ٤٢ مليون دولار مساعدة عسكرية في اطار برنامج تطوير الصاروخ «حيتس» (السهم).

هذا الحجم الهائل من الدعم المالي المباشر لاسرائيل، ترافق باستمرار مع دعم مالي غير مباشر من مختلف الهيئات الاميركية، بالاضافة الى تبرّعات الجالية اليهودية الاميركية التي يتوقع ان تصل هذا العام الى ما يقرب من ١,٥ ـ ٢ مليار دولار، والى تقليد غير معلن في الكونغرس الاميركي يقضي بتحويل القروض الاميركية لاسرائيل الى هبات ومساعدات كلّما تراكم العجز الاسرائيلي عن تسديد القروض الخارجية أو فوائدها.

المستوطنات: مصدر احتكاك

اشترطت الادارة الاميركية، لدى موافقتها على مساعدة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لاسكان اليهود السوفيات، في شباط (فبراير) ١٩٩١، ان يتم تنفيذ مشاريع الاسكان هذه ضمن «الخط الاخضر». واستند الموقف الاميركي هذا الى سياسة تقليدية انتهجتها واشنطن، منذ العام ١٩٦٧، تقضي باعتبار المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة عقبة أساسية في طريق تحقيق السلام في الشرق الاوسط. وبالتالي كان استياء الادارة الاميركية كبيراً لدى تلقيها تقارير عن اسكان أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد في مستوطنات أقيمت خصيصاً لهم في الارض المحتلة، أو في احياء جديدة أضيفت الى المستوطنات القائمة هناك. كما تبيّن لاحقاً، ان جزءاً من الضمانات المالية، بمعدّل ملياري دولار لمدة خمس سنوات، التي تقدّمت اسرائيل، رسمياً، بطلبها، في ايلول (سبتمبر) ١٩٩١، قد خصص لتمويل بناء مستوطنات للمهاجرين اليهود السوفيات في الارض المحتلة.

ومع انتهاء فترة الـ ١٢٠ يوماً التي أرادها الرئيس بوش لدراسة الطلب الاسرائيلي، تكثّفت المساعي من جانب اسرائيل لضمان الحصول على موافقة الادارة الاميركية على الضمانات المالية. وتكرّرت اللقاءات بين السفير الاسرائيلي في واشنطن، شوفال، والوزير بيكر؛ كما شهدت العاصمة الاميركية سلسلة من زيارات الرسميين الاسرائيليين لتنسيق نشاط اللوبي اليهودي الاميركي مع جهود الحكومة الاسرائيلية بهدف الضغط على رجال الكونغرس والادارة الاميركية. وفي مقابل الموقف الاميركي الذي طالب الحكومة الاسرائيلية بوقف بناء المستوطنات الجديدة في الارض المحتلة والاكتفاء باكمال بناء تسعة آلاف وحدة سكنية (تراجع عنها بيكر الى ستة آلاف، فقط، في حين أصرّ شوفال على ١٣٥٠٠ وحدة سكنية) جديدة كشرط للموافقة الاميركية على الضمانات المالية، صرّح شامير ان اسرائيل ترفض، في صورة تامة، مبدأ ربط الضمانات المالية بوقف الاستيطان، وأنها سوف تسعى للحصول على الموارد اللازمة لاستيعاب المهاجرين من مصادر أخرى غير الولايات المتحدة الاميركية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٢/٧).

ردّاً على هذا الموقف المتصلّب من جانب اسرائيل، ذكرت مصادر الادارة الاميركية ان واشنطن تنظر في تأجيل الموافقة على منح الضمانات المالية الى ما بعد انتخابات الكنيست الاسرائيلي في حزيران (يونيو) المقبل، وذلك على أمل ان يتمكّن اسحق رابين من احتلال موقع مركزي في الحكومة الاسرائيلية المقبلة، وربما يرأسها. وتردّد على لسان عدد من كبار المسؤولين الاميركيين انه سيكون من الاسهل على واشنطن التوصل الى اتفاق مع حكومة يشارك فيها رابين بشأن تجميد بناء المستوطنات الجديدة، بما في ذلك تجميد البناء في القدس الشرقية (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/١٣). ورأت تلك المصادر،